دشن العام الدراسي الجديد في المحافظة

محافظ الضالع يترأس لقاءً موسّعاً للمشايخ والوجهاء جدد فيه توحيد الصف لمواجهة مليشيا الحوثي

الضالع / خاص:

عُقد في محافظة الضالع، أمس، لقاءٌ موسّع ضم مشايخ وأعيان ووجهاء مختلف مديريات المحافظة، برئاسة محافظ المحافظة اللواء الركن أحمد قائد القُبّة، لمناقشة المستجدات العامة، وبحث آليات تعزيز التلاحم المجتمعي وتوحيد الصفوف، ودعم جهود التنمية والاستقرار، والتصدي لمخاطر مليشيا الحوثي الإرهابية.

وفي مستهل اللقاء، ألقى محافظ الضالع كلمة ثمّن فيها المواقف الوطنية والمجتمعية لمشايخ ووجهاء المحافظة، وأدوارهم في مختلف المنعطفات التي مرت بها المحافظة.

وأكد اللواء القُبّة أن النهوض بمحافظة الضالع وحماية أمنها واستقرارها مسؤولية مشتركة وتكاملية تقع على عاتق الجميع، مشددًا على ضرورة اضطلاع كل فرد ومكوّن بدوره ومسؤولياته، بما يسهم في ترسيخ السكينة العامة، والمساهمة الفاعلة في مواجهة ميليشيا الحوثي الإرهابية.

وأعرب المحافظ عن بالغ تقديره وامتنانه للدور الأخوي والإنساني الذي تقدمه المملكة العربية السعودية، مشيداً بدعمها المستمر للضالع في المجالات التنموية والإغاثية، وما يمثله ذلك من تجسيد لعمق العلاقات الأخوية، وإسهام في تعزيز صمود المحافظة في مواجهة التحديات الاقتصادية والعسكرية.

وشهد اللقاء عدداً من المداخلات والكلمات لمشايخ ووجهاء الضالع، أكدوا خلالها وقوفهم إلى جانب قيادة السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والعسكرية، واستعدادهم للمساهمة في دعم خطط التنمية ومساندة كل ما يخدم المصلحة العامة للمحافظة، مثمنين الدعم الأخوي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لمختلف القطاعات الخدمية في المحافظة.

كما شدد المشايخ والوجهاء على الموقف الجمعي لأبناء الضالع في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية، ومواصلة الصمود في مختلف الجبهات، والتصدي لأي محاولات تستهدف أمن المحافظة واستقرارها.

وخرج اللقاء بعدد من التوصيات، أكدت أهمية استمرار قنوات التواصل والتنسيق بين السلطة المحلية والوجاهات المجتمعية، وتعزيز التماسك المجتمعي والجبهة الداخلية، بما يسهم في مواجهة مختلف التحديات الأمنية والخدمية ودعم جهود التنمية والاستقرار.

حضر اللقاء الموسّع وكلاء محافظة الضالع العميد صالح أحمد، والعميد نصر التهامي، والأستاذ فاروق الحسني.

وعلى الصعيد التعليمي دشّن محافظ محافظة الضالع، اللواء الركن أحمد قائد القُبّة، أمس، العام الدراسي الجديد في عموم مدارس المحافظة، متفقدًا مستوى الانضباط والجاهزية التعليمية والإدارية، بالتزامن مع بدء انتظام الطلاب والطالبات في مقاعد الدراسة.

وشملت الجولة الميدانية للمحافظ زيارة تفقدية إلى مدرسة الفقيد عبدالله فضيل ومدرسة الفقيد الجريذي، حيث اطلع على سير العملية التعليمية وانتظام الحصص الدراسية، وتفقد الفصول والقاعات الدراسية، مستمعًا من إدارات المدرستين إلى شرح حول الترتيبات المتخذة لاستقبال الطلاب، ومستوى الإقبال، وأبرز الاحتياجات اللازمة لضمان استقرار العملية التعليمية خلال العام الدراسي الجديد.

وخلال التدشين، أكد المحافظ القُبّة أهمية قطاع التعليم ودوره المحوري في بناء أجيال المستقبل وتعزيز نهضة المجتمع، مشيدًا بجهود وصمود الكوادر التعليمية والإدارية، واستشعارهم المسؤولية الوطنية في أداء رسالتهم، رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الراهنة.

وحثّ المحافظ الطلاب والطالبات على مضاعفة جهودهم والالتزام بالتحصيل العلمي، بما يمكنهم من تحقيق مستويات متقدمة من النجاح، مؤكدًا استمرار جهود السلطة المحلية في تذليل الصعوبات ودعم القطاع التربوي، وفق الإمكانات المتاحة.

من جانبه، أوضح مدير عام مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، الأستاذ محسن الحنق، أن تدشين العام الدراسي الجديد جاء عقب استكمال خطط التهيئة وتوزيع الكوادر التعليمية على المدارس، مثمنًا المتابعة الميدانية لقيادة المحافظة ودعمها المتواصل لاستقرار العملية التعليمية.

رافق المحافظ خلال الزيارة مدير عام مكتب التربية والتعليم بالمحافظة الأستاذ محسن الحنق، ومدير عام مديرية الضالع الأستاذ عبدالواسع صالح، وعدد من القيادات التربوية والمسؤولين في السلطة المحلية.

المحافظ شمسان يناقش مقترح مبادرة «تعز من أجل التعليم»

تعز / خاص:

ناقش محافظ محافظة تعز نبيل شمسان، مع لجنة التعليم بالمحافظة، مقترح مبادرة «تعز من أجل التعليم»، ومخرجات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها مجالس الآباء والأمهات بمدارس مدينة تعز تحت عنوان «إنقاذ التعليم» الهادفة إلى دعم التعليم ومعالجة أبرز التحديات والاحتياجات التي تواجه العملية التعليمية بالمحافظة.

وخلال الاجتماع، الذي حضره أعضاء اللجنة ومدراء المكاتب المعنية، استعرض رئيس اللجنة الدكتور عبد الرقيب السماوي مقترح المبادرة الهادف إلى حشد جهود السلطة المحلية ومكتب التربية والتعليم ومجالس الآباء والأمهات والقطاع الخاص والمنظمات والمجتمع المحلي، للعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمدارس والمعلمين والطلاب، وتحسين البيئة التعليمية، والحد من التسرب والغياب، بما يسهم في رفع مستوى التحصيل الدراسي وتعزيز جودة التعليم.

وأكد المحافظ شمسان أن التعليم يمثل أولوية تنموية واستراتيجية للمحافظة، وسيظل ضمن أولويات وخطط وبرامج السلطة المحلية، مشيراً إلى أهمية توحيد الجهود وحشد الموارد والإمكانات المتاحة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات والجهات الداعمة والمجتمع المحلي، بما يسهم في معالجة الاحتياجات القائمة وضمان استقرار واستمرار العملية التعليمية، مشيرا إلى أن السلطة المحلية تضع ضمن أولوياتها التعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني كونها تصنع الأجيال والشباب للمستقبل.

وكلف محافظ تعز كلا من: الدكتور عبدالرقيب السماوي والمستشار عبد الحكيم شرف ومنير حميد سيف، بمتابعة ملف التعليم والتنسيق مع مكاتب التربية والتعليم والتعليم الفني والتدريب المهني لإعداد رؤية متكاملة ومعالجة كل الاحتياجات والمقترحات وعرضها في المؤتمر الذي سيعقد خلال المرحلة القادمة.

وتناول الاجتماع المقترحات التنفيذية للمبادرة، وفي مقدمتها إعداد خارطة شاملة للاحتياجات التعليمية في المديريات، وتحديد الأولويات وتوجيه الموارد نحو المناطق والمدارس الأكثر احتياجاً، إلى جانب إعداد خطة تنفيذية مشتركة تحدد المسؤوليات والموارد ومؤشرات المتابعة والتقييم، ورفع تقارير دورية حول مستوى تنفيذ المبادرة وبرامجها.

كما جرى استعراض مخرجات ورشة «إنقاذ التعليم» التي رفعتها مجالس الآباء والأمهات، والتي تضمنت عدداً من المقترحات والحلول العملية القابلة للتنفيذ، والتأكيد على أهمية التنسيق بين مكتب التربية والتعليم ومجالس الآباء والأمهات والجهات الداعمة والمجتمع المحلي، وتوحيد الجهود وتوجيه الموارد نحو الاحتياجات التعليمية ذات الأولوية.

بدورهم شدد المشاركون على أهمية إشراك المجتمع في دعم وتمويل وتنفيذ المشروعات التعليمية المستدامة، وتوفير الكوادر والوسائل التعليمية وتحسين البيئة المدرسية، بما يعزز فرص حصول الطلاب على تعليم أفضل ويسهم في بناء مستقبل أكثر استقراراً للمحافظة.

محافظ لحج يدشن العام الدراسي بالمحافظة في مدرسة خديجة للبنات بتبن

لحج / عادل قائد :

دشن محافظ محافظة لحج مراد الحالمي، من مدرسة خديجة للبنات بمنطقة صبر مديرية تبن، العام الدراسي 2026/2027م، بمعية مدير عام مكتب التربية والتعليم بالمحافظة فهمي بجاش، ومدير عام مديرية تبن المهندس هود بغازي.

وأكد الحالمي أهمية بدء العام الدراسي والحرص على انتظام العملية التعليمية، معربا عن تقديره لكل من أسهم في بدء العام الدراسي الجديد، مثمنا جهود الكوادر التربوية والتعليمية في المحافظة ودورها في اعداد الاجيال وبناء مستقبل المحافظة.

وحث محافظ لحج الطالبات على المثابرة والجد والاجتهاد خلال مسيرتهن التعليمية، مؤكدا أن قيادة السلطة المحلية لن تتوانى في تذليل كافة الصعاب التي من شأنها استقرار العملية التعليمية في جميع المديريات، متمنيا أن يكون العام الدراسي الجديد ايجابيا وتبذل كل الجهود والطاقات وتتضافر لإنجاز المهام التعليمية خدمة للأجيال.

من جانبه، ثمن مدير عام التربية جهود جميع الكوادر التربوية في الصروح التعليمية على مستوى المحافظة، لافتا الى ما تم تنفيذه للبدء في العام الدراسي الجديد في جميع المديريات وتوفير البيئة التعليمية الملائمة للطلاب والطالبات، مؤكدا ان كوادر مكتب التربية بالمحافظة سيبذلون قصارى جهودهم في جميع المديريات ليكون العام الدراسي منتظما يستفيد منه ابناءنا الطلاب والطالبات.

وفي حفل التدشين، الذي حضره مدير التربية تبن مقبل السلامي، والقيادات التربوية والمهتمون بالشأن التعليمي، شهدت مدرسة خديجة عددا من الفقرات المعبرة عن بدء العام الدراسي.

فيما عبرت مديرة المدرسة عن شكرها للحضور ولقيادة السلطة المحلية، وتدشينها العام الدراسي في إطار التأكيد على اهمية التعليم، بما يسهم في بناء جيل متعلم وقادر على الاسهام في خدمة المجتمع والتنمية.

وأعلن محافظ محافظة لحج عن مكافأة مالية لوكيلة مدرسة خديجة على جهودها الملموسة في التحضيرات لاستقبال طالبات المدرسة والعام الدراسي الجديد.

وزارة الكهرباء تنظم ورشة لتقييم الشبكات المصغرة في المناطق الريفية المستهدفة

عدن / خاص:

برعاية وزير الكهرباء والطاقة المهندس عدنان الكاف وبدعم من البنك الدولي، أقيمت ورشة العمل المصغرة، الخاصة بتقييم ودراسة الشبكات الكهربائية المصغرة في المناطق الريفية المستهدفة، ضمن أنشطة المكوّن الثاني من مشروع استعادة الكهرباء الطارئ في اليمن (RESET)، وبمشاركة الجهات والكوادر الفنية ذات العلاقة.

و تهدف الورشة إلى التحضير الفني والتنفيذي للمكوّن الثاني من المشروع، الذي يركز على دعم إيصال خدمة الكهرباء إلى عدد من المناطق الريفية المستهدفة، من خلال إنشاء وتطوير محطات وشبكات كهربائية مصغرة وفق احتياجات ومتطلبات كل منطقة، بما يسهم في تحسين الوصول إلى خدمة الكهرباء وتعزيز استدامتها في المناطق التي تعاني من محدودية أو انعدام الخدمة.

ويُعد مشروع استعادة الكهرباء الطارئ في اليمن (RESET) أحد المشاريع الرئيسية الهادفة إلى دعم قطاع الكهرباء في اليمن، وتبلغ قيمته الإجمالية نحو 140 مليون دولار أمريكي، ويتضمن ثلاثة مكونات رئيسية ومتكاملة.

ويستهدف المكوّن الأول تنفيذ أعمال لتطوير وتأهيل شبكات النقل والتوزيع في محافظة عدن، بما يسهم في فك الاختناقات في الشبكة، وتحسين كفاءة منظومة الكهرباء، والحد من الفاقد، وتعزيز موثوقية واستقرار الخدمة الكهربائية.

فيما يركز المكوّن الثاني على إنشاء محطات وشبكات كهربائية مصغرة في المناطق الريفية المستهدفة، بهدف إيصال خدمة الكهرباء إلى المجتمعات والمناطق التي لا تصل إليها الشبكة الرئيسية، بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية ودعم الأنشطة الاقتصادية والخدمية في تلك المناطق.

وتأتي ورشة التقييم الحالية ضمن الخطوات الأساسية للتحضير لتنفيذ هذا المكوّن، من خلال تقييم المواقع المقترحة ودراسة احتياجاتها الفنية والكهربائية، بما يساعد على تحديد الخيارات والحلول المناسبة لتنفيذ مشاريع الشبكات المصغرة وفق المعايير الفنية المعتمدة.

ويتضمن المكوّن الثالث تنفيذ برامج متخصصة لبناء وتطوير قدرات الكوادر العاملة في وزارة الكهرباء والطاقة، والمؤسسة العامة للكهرباء، وكهرباء الريف، من خلال برامج ودورات تدريبية تستهدف الجوانب الفنية والمالية والإدارية وإدارة المشاريع، بما يعزز كفاءة الكادر الوطني وقدرته على إدارة وتنفيذ ومتابعة مشاريع قطاع الكهرباء بصورة أكثر فاعلية واستدامة.

وأكد المهندس غسان فؤاد علي سالم مدير عام الوحدة التنفيذية للمشاريع الممولة خارجياً بديوان وزارة الكهرباء والطاقة، أهمية هذه المرحلة في ضمان الإعداد الفني السليم للمواقع المستهدفة، مشددا على ضرورة توحيد منهجية التقييم وجمع البيانات الميدانية، بما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة يمكن الاستناد إليها في مراحل التصميم والتنفيذ اللاحقة.

وتأتي الورشة ضمن التحضيرات الخاصة بالمكوّن الثاني من مشروع RESET، بما يتيح استكمال تقييم المواقع المستهدفة واحتياجاتها الفنية تمهيدا للمراحل اللاحقة من تصميم وتنفيذ مشاريع الشبكات والمحطات الكهربائية المصغرة في المناطق الريفية المستهدفة.

الدعم السعودي يعزز الأمن المائي لـ(1,1) مليون مستفيد في (14) محافظة يمنية

14 أكتوبر / عبدالله المسروري :

واصلت المملكة العربية السعودية تقديم دعمها التنموي والخدمي للشعب اليمني، وذلك عبر ذراعها التنموي «البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن»، من خلال إنجاز حزمة من المشاريع الاستراتيجية والمبادرات النوعية لتعزيز شريان الحياة ودعم قطاع المياه والموارد المائية في مختلف المحافظات.

وأفادت التقارير الميدانية بأن الدعم التنموي النوعي للبرنامج في هذا القطاع الحيوي أثمر تنفيذ 62 مشروعاً ومبادرة موزعة على 14 محافظة، حيث أسهمت بشكل مباشر في تلبية الاحتياجات الأساسية لـ 1,183,467 مستفيداً، عبر توفير مصادر مياه عذبة وآمنة وتطوير البنية التحتية للمنظومة المائية

وحققت المشاريع نسبة تغطية بلغت 100 % من الاحتياجات المائية لمدينة الغيضة بمحافظة المهرة، و50 % من احتياجات أرخبيل سقطرى، بالإضافة إلى تغطية 10 % من الاحتياجات المائية في ثلاث محافظات أخرى، مما أسهم في الحد من أزمة الشح المائي وتلبية الطلب المتزايد على المياه.

منظومات حديثة وتقنيات نظيفة

وتضمنت الانجازات والجهود التنموية للبرنامج في قطاع المياه تحقيق الأمن المائي الشامل عبر إنشاء محطات التحلية، وتطوير شبكات التوزيع الحضرية والريفية، لضمان وصول المياه النقية للسكان بشكل عادل وآمن.

وفي إطار التوجه نحو الاستدامة البيئية وتقليل التكاليف التشغيلية، اعتمد البرنامج على تقنيات الطاقة الشمسية البديلة لتشغيل آبار المياه والحد من استهلاك المحروقات، حيث تجسد ذلك في مشاريع حقل «بير أحمد» بالعاصمة المؤقتة عدن، إلى جانب مبادرات مماثلة في محافظتي حضرموت ومأرب.

تأهيل البنية التحتية وتعزيز الصحة العامة

وشملت الأعمال الميدانية حفر الآبار وتأهيل شبكات التوزيع في عدن وحضرموت وسقطرى، مع تقديم الدعم الفني للمؤسسات المحلية للمياه وتزويدها بناقلات الشرب والمعدات الحديثة لفحص جودة المياه وتدريب الكوادر المحلية.

وأسهمت هذه الإمدادات النظيفة في الحد من انتشار الأمراض والأوبئة المنقولة عبر المياه المتلوثة، وتأمين خطوط إمداد مستمرة للمستشفيات والمدارس والمرافق الخدمية، فضلاً عن دعم النشاط الزراعي والثروة الحيوانية في المناطق الريفية.

دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، أسهم توفير المياه بأسعار مناسبة في تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الأسَر، وخلق فرص عمل جديدة في مجالات التشغيل والصيانة، إلى جانب الحد من معاناة النساء والأطفال في رحلات جلب المياه الشاقة، مما أتاح للأطفال فرص الانتظام في التعليم وللمرأة التفرغ للمشاركة المجتمعية.

الجدير بالذكر أن مشاريع القطاع المائي تأتي ضمن مسار تنموي شامل ينفذه البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والذي يتضمن أكثر من 300 مشروع ومبادرة خدمية وتنموية شملت القطاعات التعليمية، والصحية، والكهرباء، والنقل، والزراعة، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية في مختلف المحافظات.